الولايات المتحدة ضد مشروع القرار الذي عرض على مجلس الامن الدولي خلال كانون الثاني (يناير) الماضي ، ومن خلال الشعارات التي حملت خلال تظاهرات هذه المناسبة والهتافات التي اطلقت فيها نستطيع ان نسجل الملاحظتين التاليتين :

أ ـ تأكيد الجماهير الفلسطينية الرازحة تحت الاحتلال على اهلية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية لها دون منازع ، واذا كانت هذه الحقيقة قد تأكدت في مناسبات عديدة سابقة، فان اعادة تأكيدها مجددا عقب الفيتو الاميركي لهو من قبيل الشد على يدي المنظمة لمواصلة كفاحها الوطني وصولا الى التطلعات الفلسطينية المشروعة نحو غد حر ومستقل .

ب ـ تأييد المعاني التي تضمنها مشروع القرار المقدم الى مجلس الامن بموافقة ممثلي منظمة التحرير والتي تتضمن حق الشعب الفلسطيني باقامة دولته الوطنية المستقلة وحقه بالعودة الى وطنه وانسحاب المحتلين من اراضيه المحتلة .

وبتلاحق التطورات السياسية تلاحقت مظاهرات الضفة الغربية لتشكل حالة سياسية هامة وبارزة . فغداة دعوة مجلس النواب الاردني الى الانعقاد في مطلع شباط (فبراير) الماضي ، تجددت مظاهرات الضفة الغربية مرة اخرى للاحتجاج على هذه الخطوة التي فهمت على انها محاولة من الحكومة الاردنية للارتداد على قرارات مؤتمر قمة الرباط . وهنا تكمن اهمية مزدوجة لانطلاق مظاهرات الضفة الغربية مجددا بهذه المناسبة التي تتصل اتصالا وثيقا بالمستقبل السياسي للضفة الغربية ذاتها .فهي اولا جاءت مترافقة مع استنكار منظمة التحرير الفلسطينية لها وتنديدا بما تضمنته الخطوة الاردنية من نوايا مبيتة . وثانيا انطلاقها من بين صفوف جماهير الضفة الغربية المخاطبة اساسا بالاجراء الاردني ومحل مخططه .

واذا كانت جماهير الضفة الغربية قد اثبتت عبر مخاضها السياسي هذا على قدراتها الخلاقة في بلورة واقع سياسي جماهيري خاص بها عبر مواكبتها للتطورات السياسية المتصلة بالقضية الفلسطينية ، فانها لم تتلكأ كذلك عن الاضطلاع بمسؤولياتها الخاصة في دحر مخططات العدو الجارية في الضفة الغربية . فعندما اقدمت محكمة الصلح بالقدس على الترخيص لليهود بالصلاة في باحة المسجد الاقصى تفجرت المظاهرات حاملة الشعارات المنددة بهذه الخطوة الاسرائيلية جنبا الى جنب مظاهراتها المستمرة ضد اجراءات اعدائها فوق الارض المحتلة وخارجها . واذا كانت سلطات الاحتلال لم تجد امام هذا التفجر الجماهيري سوى القمع وتصعيد اجراءاتها التعسفية ، فان الجماهير الفلسطينية في الضفة الغربية كانت مدركة سلفا لتبعات هذا النضال وما يستلزمه من تضحيات ومعاناة كبيرة . وهي لهذا كله تواصل نضالها الجماهيري غير عابئة بكل ما اقدمت وتقدم عليه السلطات المحتلة من اجراء قمع وقهر وتعسف .

اراء صريحة حول الادارة المدنية

نقلت مجلة « فلسطين المحتلة » التي تصدر عن مكتب الارض المحتلة في عددها الثامن والثلاثين ، مجموعة اراء لعدد من الشخصيات الوطنية في مشروع الادارة المدنية ، كانت قد نشرت في صحف الضفة الغربية . ونعيد نشرها هنا لما نعتقد لما تضمنته هذه الاراء من اهمية : الشيخ حلمي المحتسب رئيس الهيئة العلمية الاسلامية بالقدس قال : لا للادارة المحلية . « وانني اشجب هذا المشروع المشبوه كليا . وهناك ممثلين شرعيين للبلاد ومعترف بهم دوليا » .

الشيخ سعد الدين العلمي مفتي القدس وقاضيها الشرعي : « ما المقصود بالادارة المدنية . هل هو الاعتراف بما احتلته اسرائيل سنة ١٩٦٧ ؟ فهذا يجب ان يعود للعرب . واما اذا كان المقصود ايجاد بعض العملاء في المناطق المحتلة فذلك مبدأ يرفضه الفلسطينيون من اساسه » .

حلمي حنون رئيس بلدية طولكرم : « نحن ضد هذه الفكرة على طول الخط لان الادارة المدنية في ظل الاحتلال ليست في مصلحتنا وان رأينا في السابق والحاضر المعارضة للادارة المدنية ونطالب بالانسحاب التام من الاراضي العربية » .